الأصوليات الثلاث تتصارع في اسطنبول

قال بلند اجاويد، رئيس وزراء تركيا الاسبق واحد زعماء يسار الوسط ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، عندما تولى رئاسة الوزراء اول مرة في تركيا عام 1973، "لقد فوجئت لدى زيارتي وزارة الدفاع بوجود شعبة للمخابرات المركزية الامريكية فيها استناداً الى اتفاق سابق بين الحكومتين التركية

ابراهيم الداقوقي

وذلك في اطار منظمات الغلاديو Gladio التي انشأتها منظمة الحلف الاطلسي في دول الحلف لمكافحة الشيوعية وقد كان ذلك لانكاء الصراع اليميني- اليساري، بالتعاون مع المافيا وتجار الاسلحة والمخدرات في تلك الدول، ايطاليا (1970) واليونان (1972) وتركيا (1978-1980). غير ان العاصمتين السياسية (انقرة) والاعلامية -التجارية (اسطنبول) اصبحتا مرتعاً او بؤرة لمخابرات الايديولوجيات للسيطرة على المنطقة وتعاونها الوثيق في ما بينها من ناحية وبينها وبين قوى الظلام (الارهاب وتجار المخدرات وعصابات المافيا) لتنفيذ خططها في المنطقة ولخلق الفوضى وعدم الاستقرار بعد ازمة البترول العربي عام 1973 وغزو القوات التركية لشمال قبرص عام 1974، دون ان تترك اثراً لجرائمها. ولذلك اكد وزير العدل التركي جميل تشيجك الناطق الرسمي باسم حكومة اردوغان بعد حادث تفجير الكنيسين اليهوديين يوم السبت (2003/11/15) " ان بعض الدول التي ارسلت الينا رسائل العزاء هي نفسها التي ساندت الارهاب واذكت نيرانه، ولكنها اليوم تذرف دموع التماسيح على الضحايا بدلاً من مساندة تركيا للقضاء على الارهاب".

وقد ركبت منظمة القاعدة -كالعادة- موجة الارهاب السيناكوكي في اسطنبول، واراد لها اسيادها ان تركبها من اجل تركيا -بزعامة اردوغان- للانخراط في حملة مكافحة الارهاب (بالمفهوم الامريكي) بفاعلية ونشاط، والانغماس في المستنقع العراقي لتحطيم الاقتصاد التركي ولضرب الاستقرار الذي حققته حكومة اردوغان، بعد ان رفضت تركيا الانخراط في غزو العراق، الجار المسلم لتركيا من جهة، ومن اجل دفع تركيا لتوثيق روابطها -من جديد- مع الحليفين الاستراتيجيين، واشنطن وتل ابيب، التي تراخت كثيراً بعد ان رفض رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان زيارة اسرائيل وامتنع عن الاجتماع بشارون في المطار، في طريق عودة الاخير من موسكو الى اسرائيل. ان جذور هذا الارهاب الذي استهدف كنيسي اليهود في منطقتي بيوغلي وشيشلي باسطنبول- ويبدو ان العمليتين لم تكونا موجهتين ضدهما وانما ضد تركيا والاتراك بالذات نظراً لكثرة الضحايا الاتراك وخسارتهم المادية- لاتمتد الى خارج تركيا فقط، وانما تكمن في التربة التركية، نتيجة صراع ارادات القوى الكبرى -المسيطرة او التي تريد السيطرة على المنطقة- ورغبتها في تفتيت اية دولة قوية- وهي بالتاكيد اسلامية- وفي المقدمة تركيا، للهيمنة على الشرق الاوسط الكبير الممتد من نواكشوط غرباً الى افغانستان شرقاً.

ان الارهاب الدولي الذي تقوده دولتا الارهاب -الولايات المتحدة واسرائيل- في العالم ضد شعوب منطقة الشرق الاوسط الكبير، وبمختلف انواع الاسلحة السرية والاذان والعيون الالكترونية التي تحيط بالكرة الارضية وباقمارها الصناعية التجسسية التي تستطيع ان تلتقط ارقام السيارات الجالسة على الارض وتمارس الرقابة الخفية باساءة استعمال القوانين والشرائع الدولية- ضد الافراد والجموعات والدول، فقد انتقل الى تركيا، بعد ان اصبحت الولايات المتحدة الامريكية دولة شرق اوسطية نتيجة احتلالها للعراق ورغبتها في تغيير جميع انظمة دول الشرق الاوسط- العدوة والصديقة وبالتعاون مع اسرائيل- وفق نمط الديمقراطية الامريكية (الناقصة) وفرض طرز حياتها على شعوب المنطقة لتحقيق ستراتيجيتها في تستحوذ على طاقتي النفط والغذاء لاقامة امبراطوريتها المهيمنة على العالم.

واذا كان بعض المحللين الاتراك- يمينيين ويساريين ومحايدين، صادق البيراق وخبير الارهاب فالق بولوط ومدير الاستخبارات التركية الاسبق الدكتور ماهر قايناق- قد لمحوا الى احتمالات قيام الموساد الاسرائيلي او امتداداته الجانبية التركية التي تعمل لحسابها او بالتعاون مع دائرة المخابرات المركزية الامريكية، بتدبير تفجيرات الكنيسين اليهوديين في اسطنبول، لان اسرائيل هي المستفيدة الكبرى من الحادث لابتزاز تركيا ولتبييض صفحة اسرائيل وزعيمها شارون، بعد تنديد معظم الدول والشعوب والشخصيات السياسية والنخبة في العالم بغطرستها وعدوانها وبانها عدوة السلام والدولة الارهابية الاولى في العالم. فلقد استغل شارون هذا الحدث الارهابي في دعوة يهود العالم الى الهجرة الى اسرائيل (دولة اليهود الامنة) ومنح الموساد (حق حماية اليهود في العالم) ما دام الآخرون لا يستطيعون اضفاء تلك الحماية عليهم. غير ان حالة الارباك الشديد، التي وجدت حكومة اردوغان نفسها فيها بعد الحادث، تجاه الساحة الداخلية (العلمانيون المتشددون والجيش) والاطراف الدولية الخارجية (اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي) وخشيتها من تدخلها بذريعة الاوضاع الاقليمية المتفجرة او لحماية الامن والاستقرار وللقضاء على الفوضى -كما حدث في انقلاب 1980 هي التي ادت بوزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء عبد الله جول الى التصريح بـ " ان الهجمات تحمل بصمات القاعدة" في اشارة واضحة الى منظمة القاعدة، وقبل اعلان تنظيم القاعدة مسؤوليته عن تفجير المعبدين اليهوديين، كما اكد المسؤولون بعد اجراء التحقيقات "وجود تنظيم دولي محترف يقف وراء الحادثين".

غير ان تفجيري يوم الخميس للقنصلية البريطانية ومصرف HSBC البريطاني وتحملت مسؤوليتهما جماعة (كتيبة ابي حفص المصري) التابعة لتنظيم القاعدة والتي نفذت العملية عن طريق منظمة (جبهة مقاتلي الشرق الكبير IBDA-C) وهي منظمة اسلامية تركية تؤمن بالكفاح المسلح لاقامة الجمهورية الاسلامية والعلمانية الرسمية على السواء عن مغزى وتوقيت واهداف الاعتداءات الاربعة التي استهدفت امن واستقرار تركيا من جهة وحكومة رجب طيب اردوغان، المحسوبة على التيار الاسلامي -برغم رفضها الاعتراف بذلك- والتي تضم وزراء محسوبين على الاسلام الراديكالي، بل المتطرف احياناً من جهة اخرى، ولاسيما ان منفذي العمليتين الاخيرتين وهما الانتحاريان التركيان فريدون اوغورلو وعزت اكينجي، قد نفذا العمليتين الاخيرتين بسيارات خاصة ومملوكة لاقاربهما وبارقامها الحقيقية، كما انهما حملا جوازي سفرهما -اللذين عثر عليهما بين الانقاض- للاعلان عن هويتهما وعن التحدي السافر لكل الاعداء.

من هنا انصبت التحليلات الاعلامية التركية للاعتداءات الاربعة والقائمين عليها، في ثلاثة اتجاهات انها جميعاً من عمل الموساد لابتزاز تركيا ولدفعها للتعاون الوثيق مع اسرائيل والولايات المتحدة لتنفيذ مخططاتهما في المنطقة، او ان تلك التفجيرات اثر من فعاليات الدولة الخفية (مخابرات الايديولوجيات للسيطرة في المنطقة) او احدى تنظيماتها غير المعروفة دولياً لخلق الفوضى وعدم الاستقرار ولنشر الريبة والشكوك حول اهداف دول المنطقة بعضها ضد البعض الآخر وبينها وبين الدول الاخرى من اجل الاصطياد في المياه العكرة او ان منظمة القاعدة -التي اعلنت مسؤوليتها- ارادت بهذه التفجيرات معاقبة العديد من العصافير (الاعداء) بحجر واحد، معاقبة تركيا على تعاونها الستراتيجي مع اعداء الاسلام ولتحذيرها من مغبة هذا التعاون، واسرائيل على عدوانها المستمر على الفلسطينيين وحربها العلنية -امريكا- على المسلمين في افغانستان والعراق واستهدافهما الهيمنة على العالم الاسلامي، ومعاقبة بريطانيا على انخراطها في التحالف الصليبي ضد الاسلام والمسلمين ونيلها من

غير ان للبروفسور ماهر قايناق، احد مديري الاستخبارات السابقين في عهد الرئيس الراحل طورغوت اوزال (1989-1991) والخبير في المنظمات الارهابية والمافيا الدولية والمعروف بتحليلاته الموضوعية رأي آخر حول هذه التفجيرات الاربعة اذ يعتقد -في تصريحاته لصحيفة ميللي غازيته في 2003/11/22- "بانه يجب التفريق بين العمليتين، الاولى التي استهدفت كنيسي اليهود والاخيرتين التي استهدفت المصالح البريطانية الغربية، لان الثانية ليست امتداداً للاولى وانما كانت رداً على القائمين بالتفجيرات الاولى التي ارادوا بها الاثارة والتحريض لدفع تركيا الى احضان التحالف الامريكي الاسرائيلي في حين ان التفجيرات الثانية هي رد فعل الجبهة المعادية للجبهة الاولى". او بعبارة اخرى، ان الصراع الارهابي الاصولي الاسلامي بدأ يصارع الاصوليتين، المسيحية الامريكية واليهودية الاسرائيلية، برعاية بوش الابن على ابواب اوربا، توطئة لتوجيه رسالة (الى من يهمهم الامر) بانهم سينقلون المعارك اليهم بحجة مكافحة العداء للسامية، اذا لم ينزلوا عن بغلتهم، وهو الامر الذي تنبه اليه وزير الخارجية البريطاني جاك سترو، عندما اكد -مع نظيره عبد الله جول- في اسطنبول "ان هذه الهجمات تقرب تركيا من اوربا، باعتبارهما هدفاً مشتركاً للارهاب" في دعوة صريحة لانضمام تركيا الى النادي الاوربي، حماية لحكومة اردوغان من العواصف الداخلية والخارجية التي بدأت نذرها بالظهور في سماء تركيا.

الفكر السلفي في الجزيرة العربية

ديفيد فان بيمان
وبروس كرومسلي
ترجمة: أمير دوشي

هل الوهابية مفهوم مرادف للارهاب؟ وهل تمثل الحرب على الغرب مبدأ أساسياً من مبادئها؟ ام ان الارهابيين شوهوا الوهابية ليمنحوا اجهادهم شرعية مزيفة؟ يقول ستيفن شوارتز في كتابه (الاسلام في العربية السعودية): "اذا كانت الوهابية العقيدة الرسمية لدولة ما، فان تلك الدولة تكون ارهابية بالضرورة. هذا مع ان عدداً من السوسيولوجيين ومؤرخي الاديان يرون شيئاً مغايراً، اذ يعتقدون ان الايمان الذي يؤسس على مبادئ جامدة وبعيدة عن التسامح لايستطيع ان يدافع عن الارهاب حتى اذا كان له نزوع نحو ذلك".

الدولة الوهابية حلماً

ان الوهابية لم تصبح، بعد، ايديولوجيا سائر المؤسسة الدينية في السعودية، الا انها احتلت الجزء الاكبر منها، الى الحد الذي يمكن ان نقول فيه، ان السعودية دولة دينية.

ان الحكومات الدينية تنشأ في حلم غالباً. ففي القرن التاسع عشر، وفي نجد تحديداً، قيل ان رجلاً حلم بان جسده شب لهباً انتشر في طول الارض وعرضها، مهلكاً خيام الصحراء والمدينة على السواء. وحين قص هذا الرجل حلمه على مفسر الاحلام، أخبره الاخير بان احد احفاده سينشئ ديناً جديداً ستتبناه جزيرة العرب، وهو ما حدث بالفعل، بعد جيلين، حين ظهر حفيد هذا الرجل: محمد بن عبد الوهاب، أصبح فهمه الاسلام الذي قدمه في اربعينيات القرن الثامن عشر الدين الرسمي للدولة السعودية الآن.

ولد محمد بن عبد الوهاب سنة (1703) في بلدة وسط الجزيرة العربية، التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، التي كانت واقعة تحت هيمنة الاغلبية السنية، وكانت بدورها، في الطور الاخير من انحلالها. وقد حاول عبد الوهاب، في كتابه (التوحيد)- الذي سيكون له شأن كبير فيما بعد- ان يكشف عما رآه دولة الاسلام الاصيلة والنقية، وذلك بتشذيب البدع التي شوهت جوهر التوحيد وقد كانت قائمة الفاسد لديه طويلة، فهي تشمل القبلية الشيعية، والصوفية وتراثها الروحي، كما انه طرح جانباً مدارس التفسير الاربع المعتمدة، وصولاً الى قراءة نصية صارمة للطقوس الشكلية، فرضها بعقاب مفزع.

وهكذا، لم يكن في العقيدة الوهابية مكان للارادة الحرة او حقوق الانسان، فكيف بالفصل بين الدولة والجامع؟

لقد اتسمت شخصية عبد الوهاب بالعداوة التاريخية للمسيحية واليهودية، الا انه في الوقت نفسه- كان اقل انشغالاً وهوساً بالكافرين منه باستقامة الرأي والسلوك. وقد كتب يوماً انه ينبغي تأجيل الجهاد حتى ينتظم بيت الاسلام. وبذلك، كان أشد شراسة باخوته المسلمين. واذا كان عدد من علماء المسلمين قد حرموا اعلان الجهاد بين طوائف المسلمين، فان عبد الوهاب استغل مبدأ (قتل المرتد) الذي يقره سائر علماء الاسلام.

الحلف الوهابي السعودي

في سنة (1744)، وجدت أفكار محمد بن عبد الوهاب هوى لدى محمد بن سعود القائد المحلي الطموح، ذي النزعة المتزمتة، والذي يسعى الى الحصول على فتوى لعاملة العثمانيين بوصفهم قوة اجنبية غازية. وقد اعطته الوهابية الشرعية الدينية للقيام بحملة مسلحة لاستعادة الاشراف على المدينتين المقدستين، مكة والمدينة، وقد كانت النتيجة انتشاراً كاملاً بنجاح كبير، فقد أعطى سعود السلطة الدينية والقضائية لعبد الوهاب وتزوج ابنته. وقد ارتبط هذا التشارك بوحشية بارزة، فقد ذبح آلاف الشيعة والمتصوفة والكثير من السنة. حينئذ، بدأ آل سعود رحلتهم التي ستحول أغلب أراضي الجزيرة العربية الى الثيوقراطية الوهابية.

ومع اتساع سيطرة السعوديين على اراضي الجزيرة العربية، بدأوا بفرض ما يسميه بول هارتي في كتابه (تراث الاسلام) (اللاتسامح الوهابي المتطرف). ففي سنة (1926) ادخلوا (المطاوعة)، وهي قوة شرطة تفرض الصلوات الخمس وتتحكم برسائل الهاتف وتوقف النساء اللواتي لايرتدين الحجاب.

الا ان العائلة الحاكمة بدأت تواجه استياء العديد من اتباعها المتحمسين مع مرور الوقت، فقد بدا لهم ان ازدياد البذخ في حياة الامراء وانفتاح المملكة في تعاملاتها مع الغرب هما من مفاسد الايمان. وبذلك، ازداد عدد المنشقين السعوديين، تزامناً مع سماح المملكة للشركات الغربية بتطوير صناعة النفط.

الحلف الوهابي -الاخواني

وفي الثمانينيات، وحين حاول النظام السعودي حرف المعارضة المحلية عن إثارة أية متاعب داخلية، بدأ بارسالها خارجاً لقتال السوفييت في افغانستان، ولكنه كان قد احدث بذلك تغييراً جذرياً في الحركة الوهابية، فلقد قاتل المجاهدون السعوديون، جنباً الى جنب، مع ملاك ملهم بافكار الحركي الاسلامي سيد قطب، الذي كان قد تأثر بافكار حركات التحرر الوطني. وعلى العكس من الوهابيين، يعتقد هؤلاء الاسلاميون بان وقت الجهاد ضد الكفار والغرب الكولونيالي الجديد قد حان الآن أكثر من اي وقت آخر. وهكذا طور المقاتلون السعوديون هذه الفكرة بعد عودتهم.

إذن، نحن الآن امام ضربين من الوهابية. يقول الباحث هلال فرادكن المتخصص بالشؤون الاسلامية ورئيس مركز المحافظين الجدد للسياسات العامة والاثنية: "من الصعب جداً ملاحظة الفرق بين الوهابية والاسلام المتطرف". ويقول كليزكبيل الكاتب الفرنسي الخبير بالشؤون الاسلامية: "كانت السعودية تعتمد، في السبعينيات، على ثلاثة رجال دين مسنين ذوي مصداقية في المحافظة على الشباب والسيطرة عليهم. ولكن هؤلاء الثلاثة ماتوا. أما المؤسسات الدينية المعتدلة المحظورة حكومياً فانها لاتمتلك نفوذاً واسعاً على المؤمنين المتصلبين.

وحتى رجال الدين المعتدلون الآخرون الذين يفتون ضد ارهاب المجاهدين ويفتون جانبين في هذا الامر، فانهم يجمعون ذلك الى وصلها باعتناق الاسلام الحقيقي بشكل اكثر حماساً. وفي كل الاحوال، فان كل هذا يترجم الى قيم ومواقف معادية للثقافة الغربية".

---

*المقال مترجم من مجلة (Time) الامريكية، عدد الخامس عشر من ايلول الفائت

مراجعات.

أسلمة العلوم

هموم التأصيل الايديولوجي ولعبة الأنظمة الثيولوجية

سرمد الطائي

> جرى طرح مشروع (أسلمة العلوم) بشكل ميتون في العقود الثلاثة الأخيرة، على مستوى المؤسسات والحركات السياسية الاسلامية وبعض الاستراتيجيات الحكومية. وكان ضياء الحق يدعو في باكستان، بعد انقلابه العسكري عام (1977)، الى أسلمة شتى مظاهر الحياة وأسلمة العلوم كافة، كما أمر آية الله الخميني عام (1979) بتجميد عمل الجامعات الإيرانية تماماً، حتى يصار الى أسلمة المقررات الدراسية (العلمانية)، الأمر الذي استمر قرابة عامين، ثم مُني بالفشل وعادت الجامعات الى العمل بالمقرر نفسه، مع اضافة درس (معارف اسلامي- الفكر الاسلامي) وحسب

يبدو لي ان هذا المشروع هو الصيغة الأكثر صراحة لطموحات الحركات الاسلامية، اذ يستجمع في بنيته شتى المقولات التي اشتغل عليها الخطاب الاسلامي، مما دفع عدداً من الأكاديميين الاسلاميين الى تأسيس المعهد العالمي للفكر الاسلامي عام (1982) بهدف العمل على اسلمة العلوم، وقد أصدر المعهد دوريته المعروفة (اسلامية المعرفة). لايمكن، هنا، اصدار حكم واحد على الاتجاهات المعنية بمشروع الأسلمة. اذ من المؤكد ان ثمة فرقاً كبيراً بين اتجاه دعائي ساذج مدفوع بحماسة سياسية يرى ان النص الديني يحتوي على كل مسائل العلوم واسرارها، ويفكر بقياس درجة حرارة الجحيم والاستفادة من طاقة حرارية تتوفر في (الجن) لأن القرآن ذكر انه مخلوق من نار، واتجاه آخر يحاول ان يكون اكثر اتزاناً ويتحدث عن فلسفة العلم في الغرب ومدى تأثرها بالتيارات الفلسفية او اللاهوت الغربي، ويهدف الى بناء فلسفة للعلم تقوم على (الرؤية الفلسفية للإسلام).

يأتي العدد (23) من مجلة (قضايا اسلامية معاصرة) الصادر مؤخراً- في دورية فكرية عراقية تصدر في بيروت- ليمثل واحداً من الملفات القليلة التي خصصت لتناول الموضوع. يقول الباحث العراقي عبد الجبار الرفاعي رئيس تحرير المجلة في افتتاحية العدد: (لابد من موقف علمي يتجاوز الأحكام العاجلة ...وما يميز المعالجات المطروحة في هذا الملف الخاص، هو تعبيرها عن اكثر من موقف حيال إسلامية المعرفة". لعلنا لاحظنا ان الرفاعي يحاول في افتتاحيات مجلته ان يكون حيادياً حيال الموضوعات التي يجري تناولها في ملفات المجلة، غير انه هذه المرة لا يخفي عدداً من المؤاخذات النقدية التي يسجلها على مقولة الأسلمة، وهو يرى "ان التعاطي النقدي مع المعرفة الحديثة كثيراً ما اضحى موقفاً هجائياً يخفي وراءه موقفاً تبجيلياً للتراث يغيب فيه النقد".

المسيري: مفارقات عاهة التخصيص

تضمن ملف العدد حواراً أجراه سعيد شبار مع د. عبد الوهاب المسيري، حول تحيزات المعرفة، حيث يرى المسيري ان العلمانية بدأت بسحب الأشياء من عالم الانسان ووضعها في عالم الأشياء، ثم انتهت بسحب الانسان ووضعه في عالم الأشياء، والعلمانية حينئذ هي سيادة منطق الأشياء على الانسان.

لا أميل هنا الى اثارة خلفيات هذا النقاش والمواقف المتباينة منه داخل العلمانية نفسها، تلك التي نلمحها في أعمال هابرماز وفوكو وماكوز وجيدنز وحتى تشومسكي. بيد انني لا اجد مناصاً من تكرار استغرابي الذي أعربت عنه في اكثر من مناسبة، حيال منطق تخصيص العاهات لو أمكنني التعبير. نلاحظ، مثلاً، ان هذا النمط من المواقف (النقدية)، وعوضاً عن ان يتحدث عن رغبة توسعية عادة ما تتملك الأقوياء شرقيين وغربيين، يعيب على الغرب نزوعه الاستعماري ويتعامل معه بوصفه ظاهرة او عاهة خاصة بالغرب، دون سواه. لن يكون المرء بحاجة الى قراءة معمقة كي يدرك ان المسيري، في هذا الحوار، يمارس الأمر نفسه ويتحدث عن ظاهرة التشيوء بوصفها ميزة غربية، في حين يتجاهل انماط التشيؤ التي سادت في انساق ما فتيء المسيري ينحاز اليها ويدعو الى تبنيها.

تشيع في حضارتنا مقولات كثيرة تمارس استباحة هائلة لمنطق الانسان، وتعمل بشكل مروع على تشييئه وجعله مشروعاً متواصلاً لاستلابات ابوية واقطاعية ولاهوتية، لتسير، الى (اضافة إشراقية)، او ظل لحقيقة خفية لا قيمة له الا بوصفه ذرة تنتمي الى جيش او قطيعاً يسوقه زعيم او امير او حامل لأسرار اللاهوت يمثل وضعية مغلقة بأشكال الهية. احسب ان ثمة مسكوتاً عنه في كلام المسيري هنا، هو قبوله بمنطق الأشياء شريطة أن يكون داخل غرف لاهوت مغلقة تفوح بالبخور المقدس، حتى لو أدى الأمر الى استلاب الانسان ومخاتلته. ونجد في حديث المسيري اصراراً على هذه المفارقة، كأنه يمارس لوناً من الاسقاط النفسي او ينصب لنفسه فخاخاً او يقطع غصن شجرة فيما يقف هو عليه، ذلك انه يستعير عدداً من فضائح الأنا محاولاً التخلص منها ورميها على الآخر عبر تخصيصها به. وهذا ما يجعله يصف العلمانية بأنها "حلولية كونية لأن الإله لا يوجد بشكل مستقل عن مخلوقاته فيعود ليكمن فيها فتسود وحدة الوجود المادية". لكنه إنما يحاول هنا أن يخفي اشكالاً من الحلول لم تجد النماذج الحضارية الأخرى بداً من اعتمادها، نظير ما يمكن أن نسميه، لو شئنا الانسياق وراء تفسير المسيري (حلولية تشريعية) تمثلت بنيابة الفقيه عن الله في تشريع الأحكام بواسطة حكم عام يخوله. هذا يطرح أحياناً تحت لافتة (الحكم الظاهري) وأخرى بوصفه (ولاية للفقيه) او (حكماً للحاكم الشرعي= الفقيه)، فلم يعد، في هذا النطاق، وجود مستقل لله بوصفه مشرعاً، بل حل الله في الفقيه وخوله الحكم نيابة عنه، وهذا يعني بالضبط ان (الانسان يتحول الى مرجع ذاته)، وهو الوصف الذي يخلعه المسيري على العلمانية على اساس انه مبدأ الحلول الذي ابتلي به الغرب.

أختم الملاحظات السريعة هذه بمقترح أود ان أقدمه للدكتور المسيري فيما يتصل بجهوده في تعريف العلمانية (والأمر يهمنا هنا من جهة الأساس العلماني لبناءات العلم الحديث، على نحو ما هو واضح)، فلو أصر الدكتور المسيري على تناول العلمانية من هذه الزاوية تحديداً (زاوية منطق الاشياء) لربما كان من الافضل -لكي نضمن اتساقاً منهجياً للتفسير وتجنباً للمفارقات- ان نميز بين أنماط من التأويل تعتمدها النماذج الحضارية في تبرير ظاهرة التشيؤ (والحلولية كذلك). فالعلمانية لا تلجأ، في ممارستها التأويلية هذه، الى لعبة الثيولوجيا، في حين تلجأ الأنساق الدينية، على تنوعها، الى تلاعب حاذق بمقولات اللاهوت لتأويل ما تمارس من تشيؤ وحلولية، بعيداً عن منطق تخصيص العاهات آنف الذكر.

العلم: قوانين ادارة أم قوانين اكتشاف؟

يشير عالم الاجتماع السعودي أبو بكر أحمد باقادر الى حقيقة بالغة الأهمية، تجاهلها العاملون في مجال الأسلمة. يقول: "ان العلوم الاجتماعية ليست علوماً لاصلاح المجتمع، وانما هي علوم لدراسة المجتمع، فهي علوم تفسيرية تدرس الواقع".

ان حديث باقادر هذا يدفعني الى خوض اشكالية قراءة النص في أعمال الاسلمة التي تشهد غياباً مهولاً للتمييز بين التربوي والتفسيري والتعاليم الأخلاقية والنظريات الاجتماعية.

فنحن نتعامل في النص العلمي، مع فرضية جرى اثباتها عبر دليل علمي ومعطيات علمية يمكن نقدها بواسطة نهج محدد. ولكن هذا لا يتوفر في النص الديني، بل ليس لدينا هنا سوى (اعتبارات شرعية) من دون اثبات علمي، فكيف يمكن لنا، إذن أن نقدم نظريات علمية لا تستند إلا الى نص لا يحمل سوى اعتبارات أخلاقية تشبع حاجة دينية او تنظيمية اخلاقية، دون أن ينطوي على كشف للواقع أو يقوم معطيات وبيانات للحقيقة؟ وبكلمة أخرى: كيف يمكن استبدال الحقيقة ذات الطابع التكويني والاكتشافي (حتى لو كان نسبياً) باعتبارات تتصل بمواضعات عرفية ودينية وأخلاقية؟ ان هذا بالضبط هو ما جعل بعض الباحثين يعمل بطريقة معكوسة (من دون قصد) ليعلمن التعاليم الاسلامية بدلاً من أن يؤسلم النظريات العلمية عبر اعتماده البيانات العلمية في تصحيح العمل بنص ديني محدد محاولاً التخلص من الخلط السافر بين قوانين الادارة والأخلاق وقوانين الاكتشاف.

ابو القاسم حاج حمد: سيميولوجيا اللاهوت

يعرض المفكر السوداني ابو القاسم حاج حمد، عدة مبادئ تطبيقية لأسلمة العلوم، غير انه يظل أسير المفارقة القائمة في تحكيم نص جوهر قيمته قداسة الدلالة في نطاق حضاري معين على موضوع ذي طابع تكويني اكتشافي. وهذا ما يبرز بشكل اكثر وضوحاً مع المجاز القرآني الذي يؤوله حاج حمد بطريقة لا يمكن أن نستنتج منها قانوناً فيزيائياً. ولا أدري كيف يسعنا أن نطلق العنان لمجاز تمثيلي ليلعب دوراً في فلسفة العلم؟ والمثير في الموضوع ان حاج حمد طالما تمسك بمقولة تقرر ان ثمة استلاباً لاهوتياً للحقيقة يوازي في خطره الاستلاب المادي الوضعي، بينما نجد طريقته في التعامل مع موضوع الاسلمة، تحديداً، تفتح الطريق الى استلاب العلم من خلال سيميولوجيا لاهوتية مكثفة. لي أن أزعم، ربما، أن لدى حاج حمد خيارات متميزة، ويمكن العثور في أفكاره على مواقف تأويلية جريئة للغاية، بيد انه يظل عاجزاً عن المفاضلة بينها وتوظيفها بوضوح، في ظل ارتباك يعبر عن محنة الايمان المعاصر وحيرته ازاء التوفيق بين الرؤيات الدينية والنسق الراهن من أداء العقل الانساني.

عبد الله ابراهيم: نرجسية الخطاب المغلق

أطلق المفكر العراقي عبد الله ابراهيم منذ بضعة أعوام مشروع (المطابقة والاختلاف)، واصدر في اطاره عدة أعمال، منها: (المركزية الغربية) و (الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة)، و (المركزية الاسلامية). وقد حظي المشروع بتقدير لافت في الوسط الفكري العربي. والحقيقة ان ملاحقة المشروع ليست تجوالاً في نص عادي، بل يتعامل المرء مع نص مثقل باشكاليات تأسيسية، يستوحي مناهج تحليل السرد ويتناول أسئلة المعرفة الحديثة.

يرى ابراهيم "ان النزاعات الكبرى هي نتاج لمركزيات ثقافية وجدت لها باستمرار تسويغاً من أطراف النزاع، وبسبب غياب التصورات النقدية التي تجرد تلك المركزيات من غلوائها، فقد تصلبت تصوراتها واصطنعت لها دعامات دينية أو عرقية".

ربما يلتقي ابراهيم مع دعاة الاسلمة في نقطة، ولكنه يتقاطع معهم في خطوط متشابكة بالغة التعقيد: يتفق معهم في نقمته على النسق الثقافي المغلق والمركزي والمركزية الصارمة، ما يمكن أن يعبر عن موقف حيال الفكر الغربي. بيد ان الاسلمة، بمفهومها المطروح وأساليبها القائمة، تظل، في ضوء المحددات التي يضعها ابراهيم، دعوة الى الإيغال في المركزية الاسلامية ونرجسية النسق المغلق، فهي تخرج من مركزية العلوم الغربية لتدخل في تمركز لاهوتي أكثر انغلاقاً. ومع ان ابراهيم يتحدث بشكل عام عن تحيزات المعرفة ولا يتطرق الى فكرة (اسلمة العلوم) بشكل محدد، نجد ان هذه النتيجة هي التي يمكن الخروج بها من مجمل الفكر المتمركز وفضح تناقضاته الداخلية ومصادراته واختزالاته للثقافات الأخرى الى جانب تغيير مسارات التلقي للحؤول دون بقاء الوافد الثقافي كتلة منفصلة تمارس تمركزها السابق.

لن يتسع هذا المقال لقراءة عدد كبير من الأفكار التي حملها ملف هذا العدد الأخير من مجلة (قضايا اسلامية معاصرة). وحسبنا القول انه استجمع في طياته مجمل المواقف المتباينة حيال موضوع التحيز في المعرفة أو اسلمة العلوم.

قضايا أسلامية معاصرة

إشكاليات أسلمة العلوم